Syrian Arab Republic
Ministry of Foreign Affairs and Expatriates

الجمهوريـــة العربيـــة السوريـــة
وزارة الخارجيـــة و المغتربيـــن

وزارة الخارجية والمغتربين في رسالتين متطابقتين لرئيس مجلس الامن والامين العام للأمم المتحدة: لا يحق للاتحاد الاوروبي او اي جهة كانت اتخاذ اي تدابير من شأنها المساس بالحقوق السيادية للدول على مواردها الوطنية

وزارة الخارجية والمغتربين في رسالتين متطابقتين لرئيس مجلس الامن والامين العام للأمم المتحدة: لا يحق للاتحاد الاوروبي او اي جهة كانت اتخاذ اي تدابير من شأنها المساس بالحقوق السيادية للدول على مواردها الوطنية وسورية تطالب مجلس الامن باتخاذ ما يلزم لضمان منع تطبيق قرار الاتحاد غير الشرعي الذي يرقي لصفة العمل العدواني

دمشق 23/4/2013

قالت وزارة الخارجية والمغتربين في رسالتين متطابقتين وجهتهما لرئيس مجلس الامن الدولي والامين العام للأمم المتحدة انه في خطوة غير مسبوقة في تعارضها مع احكام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الامم المتحدة والعرف الدولي تبني مجلس وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي بتاريخ /22/ نيسان 2013/ قرارا سمح بموجبه لدوله الاعضاء بإجراء تعاملات في استيراد النفط والمشتقات النفطية وتصدير التجهيزات الاساسية والتقنيات لصناعة النفط والغاز والاستثمار في صناعة النفط في سورية بذريعة //مساعدة السكان المدنيين ودعم المعارضة في البلاد// واناط الاتحاد الاوروبي هذا السماح بالتعامل الحصري مع ما يسمى بالائتلاف المعارض الذي لا يمثل احدا في سورية.

واوضحت الوزارة في رسالتيها انه يبدو ان الاتحاد الاوروبي المنخرط في الحملة السياسية والاقتصادية المستمرة التي تستهدف الاقتصاد الوطني والحياة المعيشية اليومية للمواطنين السوريين لم يكتف بجملة العقوبات الاقتصادية الاحادية التي اقرها في قراراته السابقة بل لجأ إلى خطوة جديدة تتعارض في اطارها القانوني الدولي مع مبدأ عدم التدخل الذي اقره ميثاق الامم المتحدة في مادته الثانية ومع مبادئ السيادة وحق الشعوب في اختيار انظمتها السياسية والاقتصادية دون تدخل خارجي ومع الاعلان الخاص الصادر عن الجمعية العامة عام 1962 المعنون // السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية // الذي نص على // الحق المطلق لكل دولة في التصرف في ثرواتها ومواردها الطبيعية وعلي احترام الاستقلال الاقتصادي للدول //.

واضافت وزارة الخارجية والمغتربين :كما تتعارض مع اعلان عدم جواز التدخل بجميع انواع الشؤون الداخلية للدول الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1981 والذي نص //على الامتناع عن القيام بصورة مباشرة او غير مباشرة بتعزيز او دعم انشطة التمرد داخل دول اخري باي حجة كانت او اتخاذ تدابير تستهدف وحدة دول اخري او تقويض او تخريب نظامها السياسي// وكذلك مع اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول الذي اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام /1970/ .

واكدت الوزارة انه من الواضح أن العقوبات التي فرضها الاتحاد الاوروبي على سورية أساسا منذ بداية الازمة غير قانونية وغير شرعية ولم ينتج عنها سوي زيادة معاناة الشعب السوري مما يتعرض له من قبل المجموعات الارهابية المسلحة من تخريب للبني الاساسية وهدم ركائز الاقتصاد الوطني الذي يعتبر القطاع النفطي احدي دعائمه الرئيسية.

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين في رسالتيها :وغني عن القول انه لا يحق للاتحاد الاوروبي أو أي جهة كانت اتخاذ أي تدابير من شأنها المساس بالحقوق السيادية للدول على مواردها الوطنية بل ان دول الاتحاد تجاوزت ذلك إلى حد السماح بإمكانية استثمار هذه الموارد لصالح فئة تدعي أنها معارضة وتمثل الشعب السوري بينما هي لا تمثل سوي أصحابها ومصالحهم المرتبطة بالخارج.

واكدت الوزارة: ان قرار الاتحاد الاوروبي غير القانوني الذي يرقي إلى صفة العمل العدواني وفق تعريف العدوان الذي أقرته الجمعية العامة بقرارها 3314 لعام 1974 يشكل مشاركة في سرقة ثروات عائدة للشعب السوري صاحب السيادة على هذه الموارد التي هي حق للشعب ممثلا بحكومته الشرعية القائمة.

وشددت الوزارة انه وبناء على ذلك فان الجمهورية العربية السورية التي ستمارس حقها الطبيعي في اتخاذ الاجراءات الضرورية للحفاظ على سيادتها وعلي مواردها الطبيعية في وجه محاولات القرصنة والنهب تطالب مجلس الامن باتخاذ ما يلزم لضمان منع تطبيق هذا القرار غير الشرعي المتناقض مع احكام القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ومع التزامات الدول بالامتناع عن دعم الارهاب من خلال قرار الاتحاد الاوروبي الذي يهدف إلى توفير الدعم للمجموعات المسلحة المرتبطة بجبهة النصرة احد اذرع تنظيم القاعدة التي تمارس الارهاب في سورية.